النوع التاسع والخمسون

في فواصل الآي

الفاصلة: كلمة آخر الآية، كقافية الشِّعر وقرينة السجع.

وقال الدَّاني: كلمة آخر الجملة.

قال الجَعْبَري. وهو خلاف المصطلح، ولا دليلَ له في تمثيل سيبويه بـ ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥]. و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤]. وليسا رأس آي؛ لأن مرادَهُ الفواصلُ اللغويةُ لا الصناعيةُ. وقال القاضي أبو بكر: الفواصلُ حروفٌ متشاكلة في المقاطعِ يَقَعُ بها إفهامُ المعاني.

وفَرَّقَ الدَّاني بين الفواصل ورؤوس الآي، فقال: الفاصلةُ هي الكلام المنفصِل عمَّا بعده، والكلامُ المنفصل قد يكون رأسَ آية، وغير رأس، وكذلك الفَواصل يَكُنَّ رؤوسَ آيٍ وغيرها؛ وكلّ رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأسَ آية.

قال: ولأجل كون معنى الفاصلة هذا ذكر سيبويه في تمثيل القوافي: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ وليسا رأس آيتين بإجماع، مع ﴿إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]. وهو رأس آية باتفاق.

وقال الجعبريّ: لمعرفة الفواصل طريقان: توقيفيّ، وقياسي:

أما التوقيفيّ: فما ثبت أنَّه ﷺ وقف عليه دائماً تَحَقَّقْنَا أنه فاصلة، وما وصله دائماً تحققنا أنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرَّة ووصله أُخرى: احتمل الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة، أو لتعريف الوقف التام، أو للاستراحة. والوصل أن يكون غير فاصلة، أو فاصلة وصلها لتقدّم تعريفها.

وأما القياسيّ: فهو ما أُلحق من المحتمَل غير المنصوص بالمنصوص لمناسب، ولا محذورَ في ذلك، لأنه لا زيادة فيه ولا نقصان، وإنما غايتُه أنه محلّ فصل أو وصل، والوقف على كلّ كلمة جائز، ووصلُ القرآن كلِّه جائز، فاحتاج القياس إلى طريق تعرّفه، فنقول: فاصلة الآية كقرينة السجعة في النثر، وقافيةِ البيت في الشعر، وما يذكر من عيوب القافية ـ من اختلاف الحركة والإشباع والتوجيه ـ فليس بعيب في الفاصلة، وجاز الانتقال في الفاصلة والقرينة وقافية الأرجوزة من نوع إلى آخر، بخلاف قافية القصيدة، ومن ثَمَّ ترى: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ مع ﴿عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٢، ٧٣]. و﴿الْمِيعَادِ﴾ مع ﴿الثَّوَابُ﴾ [آل عمران: ١٩٤، ١٩٥]. و﴿الطَّارِقُ﴾ مع ﴿الثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ٢، ٣].

والأصل في الفاصلة والقرينة المتجردة في الآية والسجعة المساواة، ومن ثَمَّ أجمع العادُّون على ترك عدّ: ﴿وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣]، ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ في [النساء: ١٧٢]، ﴿كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ بسبحان [٥٩]، و﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾ [مريم: ٩٧]، و﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [طه: ١١٣]، و﴿مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الطلاق: ١١]، ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الطلاق: ١٢] حيث لم يشاكل طرفيه.

وعلى ترك عدّ: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ بآل عمران [٨٣]، و﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ بالمائدة [٥٠]. وعدّوا نظائرها للمناسبة، نحو: ﴿لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ بآل عمران [١٩٠]، وَ: ﴿عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ بالكهف [١٥]. ﴿وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ بطه [٨٠].

وقال غيره: تقع الفاصلة عند الاستراحة بالخطاب؛ لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يُباينُ القرآن بها سائرَ الكلام، وتسمى فواصل؛ لأنه ينفصل عنده الكلامان، وذلك أنَّ آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها، وأخذاً من قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [فصلت: ٣].

ولا يجوز تسميتها قوافيَ إجماعاً؛ لأن الله تعالى لمَّا سلب عنه اسم الشعر وجَب سلبُ القافية عنه أيضاً؛ لأنها منه، وخاصة به في الاصطلاح، وكما يمتنع استعمال القافية فيه يمتنع استعمال الفاصلة في الشعر؛ لأنها صفة لكتاب الله تعالى فلا تتعدَّاه.

وهل يجوز استعمال السجع في القرآن؟ خلاف، الجمهور على المنع؛ لأنَّ أصلَه من سجع الطير فشرف القرآن أن يُستعارَ لشيء منه لفظ أصله مهمل؛ ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في وصفه بذلك، ولأن القرآن من صفاته تعالى، فلا يجوز وصفه بصفة لم يَرِد الإذنُ بها.

قال الرُّمَّانيّ[1] في «**إعجاز القرآن**»: ذهب الأشعرية إلى امتناع أن يقال: في القرآن سجع، وفرَّقوا بأنَّ السجع هو الذي يقصَد في نفسه، ثم يحال المعنى عليه، والفواصل التي تتبع المعاني، ولا تكون مقصودة في نفسها.

قال: ولذلك كانت الفواصل بلاغة، والسجع عيباً.

وتبعه على ذلك القاضي أبو بكر الباقلانيّ، ونقله عن نصّ أبي الحسن الأشعريّ وأصحابنا كلهم.

قال: وذهب كثير من غير الأشاعرة إلى إثبات السجع في القرآن، وزعموا أن ذلك ممَّا يبين به فضلُ الكلام، وأنه من الأجناس التي يقع بها التفاضل في البيان والفصاحة، كالجناس والالتفات ونحوهما.

قال: وأقوى ما استدلُّوا به الاتفاق على أن موسى أفضل من هارون، ولمكان السجع قيل في موضعٍ: ﴿هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠].

ولما كانت الفواصل في موضع آخر بالواو والنون قيل: ﴿مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الشعراء: ٤٨].

قالوا: وهذا يفارق أمرَ الشعر، لأنه لا يجوز أن يقع في الخطاب إلَّا مقصوداً إليه، وإذا وقع غير مقصود إليه كان دون القَدْر الذي تسميه شعراً؛ وذلك القدر مما يتَّفق وجوده من المفحم، كما يتفق وجوده من الشاعر. وأما ما جاء في القرآن من السجع فهو كثير لا يصحُّ أن يتفق غير مقصود إليه.

وبنوا الأمر في ذلك على تحديد معنى السجع.

---

(١) الرماني: علي بن عيسى أبو الحسن، بغدادي معتزلي مفسر، من كبار النحاة والأدب والبلاغة واللغة (ت: ٣٨٤هـ). «تاريخ بغداد» ١٢/ ١٦، و«إنباه الرواة» ٢/ ٢٩٤.

فقال أهل اللغة: هو موالاة الكلام على حدٍّ واحد.

وقال ابن دُرَيد[1]: سجعت الحمامةُ معناه ردَّدت صوتها، قال القاضي: وهذا غير صحيح، ولو كان القرآن سجعاً لكان غيرَ خارج عن أساليب كلامهم، ولو كان داخلاً فيها لم يقع بذلك إعجاز، ولو جاز أن يقال: هو سجع معجز، لجاز أن يقولوا: شعر معجز، وكيف والسجع ممَّا كان تألفه الكهَّان من العرب!؟ ونفيه من القرآن أجدرُ بأن يكون حجة من نفى الشعر؛ لأن الكهانة تنافي النبوَّات بخلاف الشعر، وقد قال ﷺ: «**أَسَجْعٌ كسجع الكهان!**» [البخاري: ٥٧٥٨، ومسلم: ٤٣٩١، وأحمد: ٧٧٠٣]. فجعله مذموماً.

قال: وما توهَّموا أنَّه سجع باطل؛ لأن مجيئه على صورته لا يقتضي كونَه هو؛ لأن السجع يتبع المعنى فيه اللفظَ الذي يؤدِّي السجع، وليس كذلك ما اتفق ممَّا هو في معنى السجع من القرآن؛ لأن اللفظ وقع فيه تابعاً للمعنى؛ وفَرْقٌ بين أن ينتظم الكلام في نفسه بألفاظه التي تؤدِّي المعنى المقصود منه، وبين أن يكون المعنى منتظماً دون اللفظ. ومتى ارتبط المعنى بالسجع كان إفادة السجع كإفادة غيره، ومَتَى انتظم المعنى بنفسه دونَ السجع، كان مستجلباً لتحسين الكلام دون تصحيح المعنى.

قال: وللسَّجْع منهج محفوظ وطريق مضبوط، مَن أَخَلَّ به وقع الخللُ في كلامه ونُسِب إلى الخروج عن الفصاحة، كما أنَّ الشاعر إذا خرج عن الوزن المعهود كان مخطئاً، وأنْتَ تَرى فواصل القرآن متفاوتة، بعضها متداني المقاطع، وبعضُها يمتدُّ حتى يتضاعف طولُه عليه، وترد الفاصلة في ذلك الوزن الأول بعد كلام كثير؛ وهذا في السجع غير مرضيّ ولا محمود.

قال: وأَمَّا ما ذكروه من تقديم موسى على هارون في موضع، وتأخيره عنه في موضع لمكان السجع وتساوي مقاطع الكلام، فليس بصحيح؛ بل الفائدة فيه إعادةُ القصة الواحدة بألفاظ مختلفة تؤدِّي معنىً واحداً، وذلك من الأمر الصعب الذي تظهر فيه الفصاحة وتتبيَّن فيه البلاغة، ولهذا أُعيدَت كثير من القصص على ترتيبات متفاوتة، تنبيهاً بذلك على عجزهم عن الإتيان بمثله مبتدأً به ومتكرِّراً؛ ولو أمكنهم المعارضة لقصدُوا تلك القصَّة، وعبَّروا عنها بألفاظ لهم تؤدّي إلى تلك المعاني ونحوها، فعلى هذا القصد ـ بتقديم بعض الكلمات على بعض وتأخيرها ـ إظهار الإعجاز دون السجع؛ إلى أن قال:

فبانَ بذلك أنَّ الحروف الواقعة في الفواصل متناسبة موقع النظائر التي تقع في الأسجاع لا تخرجُها عن حدِّها، ولا تدخلها في باب السجع. وقد بينا أنهم يذمُّون كلَّ سجعٍ خرج عن اعتدال الأجزاء؛ فكان بعض مصاريعه كلمتين، وبعضها أربع كلمات، ولا يرونْ ذلك فصاحةً، بل يرونه عجزاً، فلو فهموا اشتمال القرآن على السجع، لقالوا: نحن نعارضه بسجع معتدل يزيد في الفصاحة على طريقة القرآن. انتهى كلام القاضي في كتاب «**الإعجاز**».

---

(١) ابنُ دُرَيد: محمد بن الحسن، من أئمة اللغة والأدب، صاحب «الاشتقاق» (ت: ٣٢١هـ) «خزانة الأدب» ١/ ٤٩٠، و«آداب اللغة» ٢/ ١٨٨.

ونقل صاحب «**عروس الأفراح**»[١] عنه: أنه ذهب في «**الانتصار**» إلى جواز تسمية الفواصل سجعاً.

وقال الخفَّاجيّ في «**سرّ الفصاحة**»[٢]: قول الرّمانيّ: إنَّ السجع عيب والفواصلَ بلاغةٌ. غلط؛ فإنَّه إن أراد بالسجع ما يتبع المعنى ـ وهو غير مقصود متكلف ـ فذلك بلاغة والفواصل مثله، وإن أراد به ما تقع المعاني تابعة له ـ وهو مقصودٌ متكلَّف ـ فذلك عيب، والفواصل مثله. قال: وأَظنُّ الذي دعاهم إلى تسمية كل ما في القرآن فواصِل، ولم يسمُّوا ما تماثلت حروفه سجعاً، رغبتُهم في تنزيه القرآن عن الوصف اللَّاحق بغيره من الكلام المرويّ عن الكَهَنة وغيرهم. وهذا غرض في التسمية قريب، والحقيقة ما قلناه.

قال: والتحرير أنَّ الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفواصل.

قال: فإن قيل: إذا كان عندكم أن السجع محمود، فهلا ورد القرآن كلُّه مسجوعاً، وما الوجه في ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع؟ قلنا: إنَّ القرآن نزل بلغة العرب وعلى عُرْفهم وعادتهم؛ وكان الفصيح منهم لا يكون كلامه كلُّه مسجوعاً، لِمَا فيه من أمارات التكلف والاستكراه، لاسيما مع طول الكلام، فلم يَرِد كلُّه مسجوعاً جرياً منه على عرفهم في اللطافة الغالبة أو الطبقة العالية من كلامهم، ولم يخلُ من السجع؛ لأنه يحسُن في بعض الكلام على الصفة السابقة.

وقال ابن النفيس[٣]: يكفي في حسن السجع ورودُ القرآن به، قال: ولا يقدح في ذلك خلوّه في بعض الآيات؛ لأن الحَسَن قد يقتضي المقام الانتقال إلى أحسنَ منه.

وقال حازم: مِن الناس من يكره تقطيع الكلام إلى مقادير متناسبة الأطراف، غير متقاربة في الطول والقصَر، لما فيه من التكلف، إلَّا ما يقع الإلمام به في النادر من الكلام.

ومنهم مَن يرى: أن التناسب الواقع بإفراغ الكلام في قالب التقفية وتحليتها بمناسبات المقاطع أكيد جدّاً.

ومنهم ـ وهو الوسط ـ مَنْ يرى أن السجع وإن كان زينة للكلام، فقد يدعو إلى التكلُّف، فرأى ألَّا يستعمل في جملة الكلام، وألَّا يخلى الكلام منه جملة، وأنه يُقبَل منه ما اجتلبه الخاطر عفواً بلا تكلُّف.

قال: وكيف يعاب السجع على الإطلاق، وإنَّما نزل القرآن على أساليب الفصيح من كلام العرب؟ فوردت الفواصل فيه بإزاء ورود الأسجاع في كلامهم، وإنَّما لم يجئ على أسلوب واحدٍ؛ لأنه لا يحسن في الكلام جميعاً أن يكون مستمرّاً على نَمَط واحد، لما فيه من التكلُّف، ولما في الطبع من الملل، ولأن الافتنان في ضروب الفصاحة أعلى من الاستمرار على ضربٍ واحدٍ، فلهذا وردت بعض آي القرآن متماثِلَة المقاطع، وبعضها غير متماثل.

---

(١) «عروس الأفراح» ٢/ ٢٩٩ باب السجع.

(٢) «سرّ الفصاحة» ص١٧٢.

(٣) ابن النفيس: علي بن أبي الحزم القَرْشي، أعلم أهل عصره في الطب، وفاتُه بمصر (ت: ٦٨٧هـ). «شذرات الذهب» ٥/ ٤٠١.

فصل: ألَّف الشيخ شمس الدين بن الصائغ كتاباً سمَّاه «**إحكام الراي في أحكام الآي**»[1] قال فيه:

اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يُرتكب لها أمور من مخالفة الأصول. قال: وقد تتبَّعتُ الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاةً للمناسبة فعثرت منها على نيِّفٍ عن الأربعين حكماً.

أحدُها: تقديم المعمول: إمَّا على العامل، نحو: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]. قيل: ومنه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. أو على معمول آخر أصله التقديم، نحو: ﴿لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى﴾ [طه: ٢٣] إذا أعربنا ﴿ٱلْكُبْرَىٰ﴾ مفعول (نري). أو على الفاعل، نحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]. ومنه تقديم خبر كان على اسمها، نحو: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

الثاني: تقديم ما هو متأخر في الزمان، نحو: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْءَاخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٢٥]. ولولا مراعاة الفواصل لقدّمت ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾، كقوله: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠].

الثالث: تقديمُ الفاضل على الأفضل، نحو: ﴿بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠]. وتقدَّم ما فيه.

الرابع: تقديم الضمير على ما يفسِّره، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧].

الخامس: تقديم الصفة الجملةِ على الصفة المفردة، نحو: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣].

السادس: حذف ياء المنقوص المعرَّف، نحو: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]. ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢].

السابع: حذف ياء الفعل غير المجزوم، نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤].

الثامن: حذف ياء الإضافة، نحو: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦]. ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢].

التاسع: زيادة حَرْف المدِّ، نحو: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]. و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦]. و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]. ومنه إبقاؤه مع الجازم، نحو: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]. ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦]. على القول بأنه نهي.

العاشر: صَرْف ما لا ينصرف، نحو: «قواريراً، قواريراً» [الإنسان: ١٥، ١٦].

الحادي عشر: إيثار تذكير اسم الجنس، كقوله: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠].

الثاني عشر: إيثار تأنيثه، نحو: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]. ونظير هذين قوله في القمر [٥٣]: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ وفي الكهف [٤٩]: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾.

الثالث عشر: الاقتصار على أحد الوجهين الجائزين اللذين قرئ بهما في السبع في غير ذلك،

---

(١) قال حاجي خليفة: إحكام الراي... للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ابن الصائغ الحنبلي: المعروف بابن أبي الفرس (ت: ٧٧٦هـ). «كشف الظنون» ١/ ١٨ وانظر «الدرر الكامنة» ٣/ ٤٩٩، و«بغية الوعاة» ٦٥.

كقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٤]. ولم يجئ (رشْداً) في السبع. وكذا: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]، لأن الفواصل في السُّورتين محرّكة الوسط. وقد جاء في: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ﴾ [الأعراف: ١٤٦]. وبهذا يبطلُ ترجيح الفارسيّ قراءة التحريك بالإجماع عليه فيما تقدم. ونظير ذلك قراءة: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]. بفتح الهاء وسكونها، ولم يُقرأ: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: ٣] إلَّا بالفتح، لمراعاة الفاصلة.

الرابع عشر: إيراد الجملة التي رُدّ بها ما قبلها على غير وجه المطابقة في الاسمية والفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]. لم يطابق بين قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ وبين ما رُدَّ به فيقول (ولم يؤمنوا). أو: (ما آمنوا)، لذلك.

الخامس عشر: إيراد أحد القسمين غير مطابق للآخر كذلك، نحو: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٣]، ولم يقل: (الذين كذبوا).

السادس عشر: إيراد أحد جزأي الجملتين على غير الوجه الذي أورد نظيرها من الجملة الأخرى، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

السابع عشر: إيثار أغرب اللفظتين، نحو: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢]، ولم يقل: (جائرة). ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ولم يقل: جهنم أو النار. وقال في المدثر [٢٦]: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾، وفي سأل [١٥]: ﴿إِنَّهَا لَظَىٰ﴾، وفي القارعة [٩]: ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾؛ لمراعاة فواصل كلّ سورة.

الثامن عشر: اختصاص كل من المشتركين بموضع، نحو: ﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وفي سورة [طه: ١٢٨]: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ﴾.

التاسع عشر: حذف المفعول، نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥]، ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، ومنه حذف متعلق أفعل التفضيل، نحو: ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧].

العشرون: الاستغناء بالإفراد عن التثنية، نحو: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧].

الحادي والعشرون: الاستغناء به عن الجمع، نحو: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]. ولم يقل: (أئمة)، كما قال: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: ٥٤]. أي: أنهار.

الثاني والعشرون: الاستغناء بالتثنية عن الإفراد، نحو: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦]. قال الفرَّاء: أراد: جنة، كقوله: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]. فَثَنَّى لأجل الفاصلة. قال: والقوافي تحتمل من الزيادة والنقصان ما لا يحتمله سائر الكلام.

ونظير ذلك قول الفرَّاء أيضاً في قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا﴾ [الشمس: ١٢]. فإنهما رجلان: قُدار وآخر معه، ولم يقل: (أشقياها) للفاصلة. وقد أنكر ذلك ابن قُتيبة وأغلظ فيه، وقال: إنما يجوز

في رؤوس الآي زيادة هاء السكت أو الألف أو حذف همزٍ، أو حرفٍ، فأما أن يكون الله وعَدَ بجنتين فيجعلهما جنة واحدة لأجل رؤوس الآي، معاذ الله! وكيف هذا وهو يصفها بصفات الاثنين!؟ قال: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴿٤٨﴾﴾ ثم قال: ﴿فِيهِمَا﴾ [الرحمن: ٤٨، ٥٠].

وأما ابن الصائغ: فإنه نقل عن الفرَّاء أنه أراد (جنَّات)، فأطلق الاثنين على الجمع لأجل الفاصلة. ثم قال: وهذا غير بعيد. قال: وإنما عاد الضمير بعد ذلك بصيغة التثنية مراعاة للفظ.

وهذا هو **الثالث والعشرون**.

الرابع والعشرون: الاستغناء بالجمع عن الإفراد، نحو: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: ولا خُلَّة؛ كما في الآية الأخرى، وجُمع مراعاةً للفاصلة.

الخامس والعشرون: إجراء غير العاقل مجرى العاقل، نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣].

السادي والعشرون: إمالة ما لا يمال، كآي طه والنَّجم.

السابع والعشرون: الإتيان بصيغة المبالغة، كقدير وعليم، مع ترك ذلك في نحو: ﴿هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]، و﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، ومنه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

الثامن والعشرون: إيثار بعض أوصاف المبالغة على بعض، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]. أُوثر على (عجيب) لذلك.

التاسع والعشرون: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه: ١٢٩].

الثلاثون: إيقاع الظاهر موضع المضمر، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وكذا آية الكهف.

الحادي والثلاثون: وقوع (مفعول) موقع (فاعل)؛ كقوله: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]، ﴿كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١]، أي: ساتراً وآتياً.

الثاني والثلاثون: وقوع (فاعل) موقع (مفعول). نحو: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]. ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦].

الثالث والثلاثون: الفصل بين الموصوف والصفة، نحو: ﴿أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥] إن أعرب ﴿أَحْوَىٰ﴾ صفة ﴿ٱلْمَرْعَىٰ﴾، أي: حالاً.

الرابع والثلاثون: إيقاع حرف مكان غيره، نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]. والأصل (إليها).

الخامس والثلاثون: تأخير الوصف غير الأبلغ عن الأبلغ، ومنه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]؛ لأن الرأفة أبلغ من الرحمة.

السادس والثلاثون: حذف الفاعل ونيابة المفعول، نحو: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ﴾ [الليل: ١٩].

السابع والثلاثون: إثبات هاء السكت، نحو: ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿سُلْطَنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩]، ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠].

الثامن والثلاثون: الجمع بين المجرورات، نحو: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا﴾ [الإسراء: ٦٩]، فإن الأحسن الفصلُ بينها، إلَّا أنَّ مراعاة الفاصلة اقتضت عدمه وتأخير ﴿تَبِيعًا﴾.

التاسع والثلاثون: العدول عن صيغة المضيّ إلى صيغة الاستقبال، نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، والأصل (قتلتم).

الأربعون: تغيير بُنية الكلمة، نحو: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢]. والأصل: (سينا).

تنبيه: قال ابن الصائغ: لا يمتنع في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمورٌ أخرى مع وجه المناسبة، فإن القرآن العظيم ـ كما جاء في الأثر ـ: «**لا تنقضي عجائبه**» [الترمذي: ٢٩٠٦ وهو ضعيف].

فصل: قال ابن أبي الإصبع: لا تخرج فواصل القرآن عن أحد أربعة أشياء: التمكين، والتصدير، والتوشيح، والإيغال.

فالتَّمكين ـ ويسمَّى ائتلاف القافية ـ: أن يمهِّد الناثر للقرينة، أو الشاعر للقافية، تمهيداً تأْتي به القافية أو القرينة متمكِّنةً في مكانها، مستقرَّةً في قرارها، مطمئنَّةً في موضعها، غير نافرة ولا قَلِقة، متعلِّقاً معناها بمعنى الكلام كله تعلقاً تامّاً، بحيث لو طرحت لاختلَّ المعنى واضطرب الفَهْم، وبحيث لو سُكت عنها كمله السامع بطبعه.

ومن أمثلة ذلك: ﴿يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ . . .﴾ الآية [هود: ٨٧]. فإنَّه لمَّا تقدَّم في الآية ذكرُ العبادة، وتلاه ذكر التصرُّف في الأموال، اقتضى ذلك ذكرَ الحِلْم والرُّشد على الترتيب، لأن الحلم يناسب العبادات، والرُّشدَ يناسب الأموال.

وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [السجدة: ٢٦]. ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ [السجدة: ٢٧]. فأتى في الآية الأولى بـ ﴿يَهْدِ لَهُمْ﴾ وختمها بـ ﴿يَسْمَعُونَ﴾، لأن الموعظة فيها مسموعة، وهي أخبار القرون. وفي الثانية بـ ﴿يَرَوْا۟﴾ وختمها بـ ﴿يُبْصِرُونَ﴾؛ لأنها مرئية.

وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ فإنَّ اللطيف يناسب ما لا يدرَك بالبصر، والخبير يناسب ما يدركه.

وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٤]، فإنَّ في هذه الفاصلة التمكين التام المناسب لما قبلها. وقد بادر بعض الصحابة حين نزل أول الآية إلى ختمها بها، قبل أن يسمع آخرها؛ فأخرج ابن أبي حاتم من طريق الشعبيّ، عن

زيد بن ثابت، قال: أَمْلَى عليَّ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ إلى قوله: ﴿خَلْقًا ءَاخَرَ﴾، قال معاذ بن جبل: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾، فضحك رسول الله ﷺ، فقال له معاذ: مِمّ ضحكتَ يا رسول الله؟ قال: «**بها خُتمت**».

وحُكي أن أعرابيًّا سمع قارئاً يقرأ: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾ [البقرة: ٢٠٩]. (فاعلموا أن الله غفور رحيم)[1]. ولم يكن يقرأُ القرآن. فقال: إن كان هذا كلامَ الله فلا يقول كذا، الحكيم لا يذكر الغفرانَ عند الزلل؛ لأنه إغراءٌ عليه.

تنبيهات:

الأول: قد تجتمع فواصل في موضع واحد ويُخالَف بينها، كأَوائل النحل، فإنَّه تعالى بدأ بذكر الأفلاك، فقال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ٣]، ثم ذكر خلْق الإنسان من نطفة، ثم خلق الأنعام، ثم عجائب النبات، فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَـٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل، الآية: ١٠، ١١]؛ فجعل مقطع هذه الآية التفكُّر؛ لأنَّه استدلال بحدوث الأنواع المختلفة من النبات على وجود الإله القادر المختار، ولمَّا كان هنا مظنَّة سؤال، وهو أنه: لم لا يجوز أن يكون المؤثر فيه طبائع الفصول وحركات الشمس والقمر؟ وكان الدليل لا يتمُّ إلَّا بالجواب عن هذا السؤال، كان مجالُ التفكر والنظر والتأمُّل باقياً. فأجاب تعالى عنه من وجهين:

أحدهما: أن تغيّرات العالم السفلي مربوطة بأَحوال حركات الأفلاك، فتلك الحركات كيف حصلت؟ فإن كان حصولها بسبب أفلاك أخرى لزم التسلسل، وإن كان من الخالق الحكيم: فذاك إقرار بوجود الإله تعالى. وهذا هو المراد بقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢]. فجعل مقطع هذه الآية العقل، وكأنه قيل: إن كنت عاقلاً فاعلم أن التسلسل باطلٌ؛ فوجب انتهاء الحركات إلى حركة يكون موجدها غير متحرِّك، وهو الإله القادر المختار.

والثاني: أن نسبة الكواكب والطبائع إلى جميع أجزاء الورقة الواحدة والحبَّة الواحدةِ واحدةٌ. ثم إنَّا نرى الورقة الواحدةَ من الورْد أحدَ وجهَيها في غاية الحمرة، والآخر في غاية السواد؛ فلو كان المؤثِّر موجباً بالذات لامتنع حصول هذا التفاوت في الآثار؛ فعلمنا أن المؤثِّر قادرٌ مختار. وهذا هو المراد من قوله: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٣]. كأنه قيل: اذكر ما ترسَّخ في عقلك: أنَّ الواجب بالذات وبالطبع لا يختلف تأثيرُه، فإذا نظرت حصولَ هذا الاختلاف علمتَ أنَّ المؤثِّر ليس هو الطبائعَ، بل الفاعل المختار، فلهذا جعل مقطع الآية التذكُّر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ . . .﴾ الآيات؛ فإنَّ الأولى ختمت بقوله: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، والثانية بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، والثالثة بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

---

(١) وتمام الآية: ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

لأنَّ الوصايا التي في الآية الأولى إنما يحمل على تركها عدمُ العقل الغالبِ على الهوى؛ لأنَّ الإشراك بالله، لعدم استكمال العقل الدالّ على توحيده وعظمته. وكذلك عقوق الوالدين، لا يقتضيه العقل، لسبق إحسانهما إلى الوَلد بكل طريق. وكذلك قتل الأولاد بالوأدِ من الإملاق، مع وجود الرازق الحيّ الكريم. وكذلك إتيان الفواحش لا يقتضيه عقل. وكذا قتل النفس لغيظ أو غضب في القاتل. فحسُن بعد ذلك ﴿تَعْقِلُونَ﴾.

وأما الثانية: فلتعلُّقها بالحقوق المالية والقولية، فإن من علم أن له أيتاماً يخلّفهم من بعده: لا يليق به أن يعامل أيتامَ غيره إلَّا بما يُحِبُّ أن يعامَل به أيتامه. ومَنْ يكيل أو يزن أو يشهد لغيره: لو كان ذلك الأمر له لمْ يحبَّ أن يكون فيه خيانة ولا بخسٌ. وكذا من وَعد: لو وُعد، لم يُحبَّ أن يُخلَف. ومن أحب ذلك عاملَ الناسَ به ليعاملوه بمثله، فَتركُ ذلك إنما يكون لغفلةٍ عن تدبُّر ذلك وتأمُّله، فلذلك ناسب الختم بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

وأما الثالثة: فلأنَّ ترك اتباع شرائع الله الدينية مؤدٍّ إلى غضبه وإلى عقابه، فحَسُن: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، أي: عقابَ الله بسببه.

ومن ذلك قوله في الأنعام أيضاً: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ . . .﴾ الآيات [٩٧ ـ ٩٩]، فإنَّه ختم الأولى بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، والثانيةَ بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾، والثالثةَ بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾؛ وذلك لأن حساب النجوم والاهتداء بها يختصُّ بالعلماء بذلك، فناسب ختمه بـ ﴿يَعْلَمُونَ﴾.

وإنشاء الخلائق من نفس واحدة، ونقلهم من صلب إلى رحم، ثم إلى الدنيا، ثم إلى حياة وموت، والنظر في ذلك والفكر فيه أدقّ، فناسب ختمه بـ ﴿يَفْقَهُونَ﴾، لأنَّ الفقه فَهمُ الأشياء الدقيقة.

ولمَّا ذكر ما أنعم به على عباده من سعة الأرزاق والأقوات والثمار وأنواع ذلك، ناسب ختمه بالإيمان الداعي إلى شكره تعالى على نعمه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤١، ٤٢]؛ حيث ختم الأولى بـ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، والثانيةَ بـ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، ووجههُ: أن مخالفة القرآن لنظم الشعر ظاهرة واضحةٌ لا تخفى على أحد، فقول من قال: شِعْر، كُفْرٌ وعنادٌ مَحْضٌ، فناسب ختمه بقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾.

وأما مخالفته لنظم الكهَّان وألفاظ السجع فتحتاج إلى تذكُّر وتدبُّر؛ لأن كلّاً منهما نثر، فليست مخالفته له في وضوحها لكلّ أحد كمخالفته الشعر؛ وإنما تظهر بتدبُّر ما في القرآن من الفصاحة والبلاغة والبدائع والمعاني الأنيقة، فحسن ختمه بقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾.

ومن بديع هذا النوع: **اختلاف الفاصلتين في موضعين**، والمحدَّث عنه واحد، لنكتة لطيفة، كقوله تعالى في سورة إبراهيم [الآية: ٣٤]: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾، ثم قال في سورة النحل [الآية: ١٨]: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

قال ابن المُنيِّر: كأنه يقول: إذا حصلت النِّعم الكثيرةُ، فأنت آخذُها وأنا معطيها، فحصَل لك عند أخذها وصفان: كونُك ظلوماً وكونك كفَّاراً؛ يعني لعدم وفائك بشكرها. ولي عند إعطائها وصفان، وهما: أني غفور رحيم، أقابل ظلمك بغفراني، وكفرك برحمتي، فلا أقابل تقصيرَك إلَّا بالتوقير، ولا أجازي جفاك إلَّا بالوفاء.

وقال غيره: إنما خصَّ سورة إبراهيم بوصف المنعَم عليه، وسورة النحل بوصف المنعِم؛ لأنه في سورة إبراهيم في مساق وصف الإنسان، وفي سورة النحل في مساق صفات الله وإثبات ألوهيته.

ونظيره: قوله تعالى في سورة الجاثية [الآية: ١٥]: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾، وفي فصلت [الآية: ٤٦] ختم بقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾.

ونكتة ذلك: أن قبل الآية الأولى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]؛ فناسب الختام بفاصلة البعث، لأن قبله وصفهم بإنكاره. وأما الثانية: فالختام فيها مناسبٌ؛ لأنه لا يضيع عملاً صالحاً، ولا يزيد على من عمل سيِّئاً.

وقال في سورة النساء [الآية: ٤٨]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾، ثم أعادها، وختم بقوله: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]؛ ونكتة ذلك: أن الأولى نزلت في اليهود، وهم الذين افتروا على الله ما ليس في كتابه، والثانية نزلت في المشركين، ولا كتابَ لهم، وضلالُهم أشدُّ.

ونظيره: قوله في المائدة [الآية: ٤٤]: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، ثم أعادها فقال: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ثم قال في الثالثة: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

ونكتته: أنَّ الأولى نزلتْ في أحكام المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى.

وقيل: الأولى فيمَنْ جَحَد ما أنزل الله، والثانية فيمَنْ خالفه مع علمه ولم ينكره، والثالثة فيمن خالفه جاهلاً.

وقيل: الكافر والظالم والفاسق كلها بمعنى واحد، وهو الكفر، عبَّر عنه بألفاظ مختلفة؛ لزيادة الفائدة، واجتناب صورة التكرار.

وعكس هذا: **اتفاق الفاصلتين والمحدَّث عنه مختلف**، كقوله في سورة النور [الآية: ٥٨]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، ثم قال: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ٥٩].

التنبيه الثاني: من مشكلات الفواصل قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ

﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]. فإن قوله: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ يقتضي أن تكون الفاصلة (الغفور الرحيم) وكذا نقلت عن مصحف أُبيّ، وبها قرأ ابن شَنْبوذ[1].

وذكر في حكمته: أنه لا يغفر لمن استحق العذاب إلَّا مَن ليس فوقه أحد يردُّ عليه حكمَه، فهو العزيز، أي: الغالب، والحكيم هو الذي يضع الشيء في محله. وقد يخفى وجهُ الحكمة على بعض الضعفاء في بعض الأفعال، فيتوهّم أنه خارج عنها، وليس كذلك، فكان في الوصف بالحكيم احتراسٌ حسنٌ، أي: وإن تغفر لهم ـ مع استحقاقهم العذاب ـ فلا معتَرض عليك لأحد في ذلك، والحكمةُ فيما فعلتَه.

ونظير ذلك: قوله في سورة التوبة [الآية: ٧١]: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. وفي سورة الممتحنة [الآية: ٥]: ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، وفي غافر [الآية: ٨]: ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾. وفي النور: [١٠]: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾؛ فإنَّ بادئ الرأي يقتضي (توَّاب رحيم)، لأنَّ الرحمة مناسبة للتوبة، لكن عبَّر به إشارةً إلى فائدةِ مشروعيةِ اللِّعان وحكمته، وهي السَّتْر عن هذه الفاحشة العظيمة.

ومن خفيِّ ذلك أيضاً: قوله في سورة البقرة [٢٩]: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾. وفي آل عمران [٢٩]: ﴿قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

فإنَّ المتبادر إلى الذهن في آية البقرة الختم بالقدرة، وفي آية آل عمران الختم بالعلم. والجواب:

أن آية البقرة: لما تضمَّنت الإخبار عن خلق الأرض، وما فيها على حسب حاجات أهلها ومنافعهم ومصالحهم، وخلق السموات خلقاً مستوياً محكماً من غير تفاوت، والخالقُ على الوصف المذكور يجب أن يكون عالماً بما فعله كليّاً وجزئيًّا، مجملاً ومفصلاً، ناسب ختمُها بصفة العلم.

وآية آل عمران لما كانت في سياق الوعيد على موالاة الكفار، وكان التعبير بالعلم فيها كناية عن المجازاة بالعقاب والثواب، ناسب ختمها بصفة القدرة.

ومن ذلك قوله: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤]؛ فالختم بالحلم والمغفرة عقب تسابيح الأشياء غير ظاهر في بادئ الرأي، وذُكِر في حكمته: أنه لما كانت الأشياء كلها تسبّح، ولا عصيان في حقِّها وأنتم تعصون، ختم به مراعاةً للمقدّر في الآية وهو العصيان. كما جاء في الحديث: «**لولا بهائمُ رُتّع، وشيوخٌ رُكَّع، وأطفال رُضَّع، لصُبّ عليكم العذاب صبّاً، ولَرُصَّ رصّاً**» [إسناده ضعيف: الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٠٩)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٣٤٥)].

وقيل: التقدير: حليماً عن تفريط المسبِّحين، غفوراً لذنوبهم.

---

(١) ابن شَنْبوذ: محمد بن أحمد البغدادي، شيخ الإقراء بالعراق، ثقة (ت: ٣٢٨هـ). «معرفة القراء الكبار» للذهبي ١/ ٢٧٦.

وقيل: حليماً عن المخاطبين الذين لا يفقهون التسبيح، بإهمالهم النظر في الآيات والعبر، ليعرفُوا حقه بالتأمل فيما أودع في مخلوقاته، ممّا يوجب تنزيهه.

التنبيه الثالث: في الفواصل ما لا نظير له في القرآن، كقوله عقب الأمر بالغضِّ في سورة النور [٣٠]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾. وقوله عقب الأمر بالدُّعاء والاستجابة: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وقيل: فيه تعريض بليلة القَدْر، حيث ذكر ذلك عقب ذكر رمضان، أيْ: لَعَلَّهُمْ يُرْشَدُونَ إلى معرفتها.

وأما التَّصدير: فهو أن تكون تلك اللفظة بعينها تقدَّمت في أول الآية، وتسمَّى أيضاً: ردّ العجُز على الصدر.

وقال ابن المعتز: هو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يوافق آخر الفاصلة آخر كلمة في الصدر، نحو: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦].

والثاني: أن يوافق أول كلمة منه، نحو: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨].

الثالث: أن يوافق بعض كلماته، نحو: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُوا۟ مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٢١]، ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [طه: ٦١] إلى قوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ [طه: ٦١]، ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠].

وأمَّا **التوشيح**: فهو أن يكون في أوَّل الكلام ما يستلزم القافيةَ.

والفرق بينه وبين التصدير: أن هذا دلالته معنويةٌ، وذاك لفظيةٌ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ . . .﴾ الآية [آل عمران: ٣٣]؛ فإنَّ ﴿ٱصْطَفَىٰٓ﴾ لا يدلُّ على أنَّ الفاصلة ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ باللفظ؛ لأن لفظ ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ غير لفظ ﴿ٱصْطَفَىٰٓ﴾، ولكن بالمعنى؛ لأنه يعلم أن من لوازم اصطفاء شيء أن يكون مختاراً على جنسه، وجنس هؤلاء المصطفين العالمون.

وكقوله: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ . . .﴾ الآية [يس: ٣٧]. قال ابن أبي الإصبع: فإن من كان حافظاً لهذه السورة، متفطِّناً إلى أن مقاطع آيها النون المردَفة، وسمع في صدر الآية انسلاخ النهار من الليل، علم أن الفاصلة ﴿مُّظْلِمُونَ﴾؛ لأن من انسلخ النهار عن ليله أظلَمَ؛ أي: دخل في الظلمة، ولذلك سُمِّيَ: تَوْشيحاً؛ لأن الكلام لما دلَّ أوله على آخره نزِّل المعنى منزلة الوشاح، ونُزِّل أول الكلام وآخره منزلة العاتق والكشح اللذين يحوط عليهما الوشاح.

وأما الإيغال فتقدم في نوع الإطناب.

فصل: في أقسام الفواصل:

قسم البديعيون السجع ـ ومثله الفواصل ـ إلى أقسام: مطرَّف، ومتوازٍ، ومرصَّع، ومتوازن، ومتماثل.

فالمطرَّف: أن تختلف الفاصلتان في الوزن وتتفقا في حروف السجع، نحو: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٣، ١٤].

والمتوازي: أن يتفقا وزناً وتقفية، ولم يكن ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية في الوزن والتقفية. نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣، ١٤].

والمتوازن: أن يتفقا في الوزن دون التقفية، نحو: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥، ١٦].

والمرصَّع: أن يتفقا وزناً وتقفية، ويكون ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية كذلك، نحو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦]، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤].

والمتماثل: أن يتساويا في الوزن دون التقفية، وتكون أفراد الأولى مقابلة لما في الثانية، فهو بالنسبة إلى المرصَّع كالمتوازن بالنسبة إلى المتوازي. نحو: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: ١١٧، ١١٨]؛ فالكتاب والصراط يتوازنان، وكذا المستبين والمستقيم، واختلفا في الحرف الأخير.

فصل: بقي نوعان بديعيّان متعلقان بالفواصل:

أحدهما: التشريع، وسمَّاه ابن أبي الإصبع: التوءم، وأصله: أن يبنيَ الشاعر بيته على وزنين من أوزان العروض، فإذا أسقط منها جزءاً أو جزءين صار الباقي بيتاً من وزن آخر، ثم زعم قوم اختصاصه به.

وقال آخرون: بل يكون في النثر، بأن يكون مبنيًّا على سجعتين لو اقتصر على الأولى منهما كان الكلام تامّاً مفيداً، وإن ألحقتَ به السجعة الثانية كان في التَّمام والإفادة على حاله مع زيادة معنى ما زاد من اللفظ.

قال ابن أبي الإصْبَع: وقد جاء من هذا الباب معظم سورة الرحمن؛ فإن آياتها لو اقتصر فيها على أُولى الفاصلتين دون: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٨]، لكان تامًّا مفيداً، وقد كمُل بالثانية، فأفاد معنى زائداً من التقرير والتوبيخ.

قلت: التمثيل غير مطابق، والأَوْلى أن يمثّل بالآيات التي في أثنائها ما يصلح أن يكون فاصلة، كقوله: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]. وأشباه ذلك.

الثاني: الالتزام، ويسمى لزوم ما لا يلزم، وهو: أن يُلتزم في الشعر أو النثر حرفٌ أو حرفان فصاعداً قبل رويّ بشرط عدم الكلفة.

مثال التزام حرف: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩، ١٠]، التزم الهاء قبل الراء. ومثله ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . . .﴾ [الشرح: ١] الآيات، التزم فيها الراء قبل الكاف. ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥، ١٦]. التزم فيها النون المشدّدة قبل السين. ﴿وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ۝١٧ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ۝١٨﴾ [الانشقاق: ١٧، ١٨].

ومثال التزام حرْفين: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾ [الطور: ١، ٢]، ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٢، ٣]، ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦ وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ ۝٢٧ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٦ ـ ٢٨].

ومثال التزام ثلاثة أحرف: ﴿تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١، ٢٠٢].

تنبيهات:

الأول: قال أهل البديع: أحسنُ السَّجع ونحوه ما تساوت قرائنُه، نحو: ﴿فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ۝٢٨ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝٢٩ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٨ ـ ٣٠]، ويليه ما طالت قرينته الثانيةُ، نحو: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١، ٢]، أو الثالثة، نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ . . .﴾ الآية [الحاقة: ٣٠ ـ ٣٢].

وقال ابن الأثير[1]: الأحسن في الثانية المساواة، وإلَّا فأطول قليلاً، وفي الثالثة أن تكون أطول.

وقال الخفَّاجيّ[2]: لا يجوز أن تكون الثانية أقصرَ من الأولى.

الثاني: قالوا أحسن السجع ما كان قصيراً، لدلالته على قوة المنشئ.

وأقله: كلمتان، نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ . . .﴾ الآيات [المدثر: ١ ـ ٢]. ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا . . .﴾ الآيات [المرسلات: ١]. ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا . . .﴾ الآيات [الذاريات: ١]. ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا . . .﴾ الآيات [العاديات: ١].

والطويل: ما زاد عن العشر، كغالب الآيات. وما بينهما متوسط كآيات سورة القمر.

الثالث: قال الزمخشري في «**كشافه**» القديم: لا تحسُن المحافظة على الفواصل لمجرّدها إلَّا مع بقاء المعاني على سردها، على المنهج الذي يقتضيه حسنُ النظم والْتآمُه، فأمَّا أن تُهمَل المعاني ويُهتمّ بتحسين اللفظ وحده، غير منظور فيه إلى مؤدَّاه، فليس من قبيل البلاغة. وبنى على ذلك: أن التقديم في ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] ليس لمجرَّد الفاصلة، بل لرعاية الاختصاص.

الرابع: مبنى الفواصل على الوقف، ولهذا ساغ مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس، كقوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ مع قوله: ﴿عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ و﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ٩ ـ ١١].

---

(١) في «المثل السائر» ١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤، وفي «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور» ص٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٢) في «سر الفصاحة» ص٢٠٦ ـ ٢٠٧.

وقوله: ﴿بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾ مع قوله: ﴿قَدْ قُدِرَ﴾ ﴿وَدُسُرٍ﴾ ﴿مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١١، ١٢، ١٣، ١٩].

وقوله: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ مع قوله: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١١، ١٢].

الخامس: كثر في القرآن ختم الفواصل بحروف المدِّ واللين وإلحاق النون، وحكمته: وجود التمكُّن من التطريب بذلك. كما قال سيبويه: إنهم إذا ترنَّموا يلحقون الألف والياء والنون؛ لأنهم أرادوا مدَّ الصوت، ويتركون ذلك إذا لم يترنَّموا، وجاء في القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع.

السادس: حروف الفواصل إمَّا متماثلة وإمَّا متقاربة:

فالأول: مثل: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣ وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ﴾ [الطور: ١ ـ ٤].

والثاني مثل: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]. ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝١ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ [ق: ١، ٢].

قال الإمام فخر الدين وغيره: وفواصل القرآن لا تخرج عن هذين القسمين، بل تنحصر في المتماثلة والمتقاربة. قال: وبهذا يترجَّح مذهب الشافعيّ على مذهب أبي حنيفة في عدّ الفاتحة سبع آيات مع البسملة، وجعل ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ إلى آخرها آية؛ فإن من جعل آخر الآية السادسة: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مردود بأنه لا يشابه فواصلَ سائر آيات السورة، لا بالمماثلة ولا بالمقاربة، ورعايةُ التشابه في الفواصل لازمةٌ.

السابع: كثُر في الفواصل التضمين والإيطاء، لأنهما ليسا بعيبين في النثر، وإن كانا عيبين في النظم.

فالتضمين: أن يكون ما بعد الفاصلة متعلِّقاً بها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨].

والإيطاء: تكرّر الفاصلة بلفظها، كقوله تعالى في الإسراء: ﴿هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾، وختم بذلك الآيتين بعدها [٩٣].